

المنظمة الأوروبية للسياسات الاستراتيجية
ورقة سياسات



ورقة سياسات • EOSP-2026-144

الاستعداد الدفاعي الأوروبي 2030: من تعهدات الإنفاق إلى القدرة القابلة للنشر

إطار تنفيذي لتحويل زيادة الإنفاق إلى قوات جاهزة وعمق صناعي وصمود مدني.

روما • أغسطس 2026
إصدار عام • أعدّ لصنّاع السياسات والأوساط الدبلوماسية
صادر عن المنظمة الأوروبية للسياسات الاستراتيجية

الاستعداد الدفاعي الأوروبي 2030: من تعهدات الإنفاق إلى القدرة القابلة للنشر

إطار تنفيذي لتحويل زيادة الإنفاق إلى قوات جاهزة وعمق صناعي وصمود مدني.

التقدير التنفيذي

لا تُقاس مصداقية الدفاع الأوروبي بحجم الموازنات المعلنة، بل بقدرة الحكومات على نشر تشكيلات متوافقة، وتجديد المخزونات، وحماية البنية التحتية، واستدامة الجاهزية خلال أزمة ممتدة.

النتائج الرئيسية

- ينبغي ربط نمو الموازنات بنتائج عملياتية ومواعيد تسليم قابلة للتحقق.
- أصبحت اختناقات الإنتاج والصيانة والمهارات أكثر إلحاحاً من نقص الوعي السياسي بالتهديد.
- الموائئ والسكك والطاقة والصحة والاتصالات أجزاء من الجاهزية الدفاعية.
- يجب تقييم المشتريات وفق السرعة والتوافق والاستدامة وضمان الوصول.

مفهوم الجاهزية

لا تكون القوة جاهزة إلا حين يعمل الأفراد والمعدات والإسناد وسلطات اتخاذ القرار ضمن منظومة واحدة.

غالباً ما تُختزل الجاهزية في عدد الأفراد أو توافر المعدات، وكلاهما مهم، لكن أيّاً منهما لا يعكس وحده سلسلة المتطلبات اللازمة لإنتاج أثر عسكري واستدامته، فالمنصة التي تفتقر إلى أطقم مدربة واتصالات آمنة وذخائر وصيانة وتصاريح حركة تبقى أصلاً محاسيباً، لا قدرة عملياتية.

ولذلك ينبغي أن تكون وحدة التحليل هي التشكيل أو حزمة المهمة، وينبغي للمخططين، بالنسبة لكل مهمة من المهام المسندة، أن يقيّموا مهلة الاستعداد للتحرك، وتكامل القيادة، والنقل، والحماية، والإدامة، والدعم الطبي، وقدرة التعويض.

وهذا النهج يوضح أيضاً تقاسم الأعباء. إذ يمكن مقارنة المساهمات وفق الأثر الذي تتيحه، بدلاً من اختزالها في نسبة إنفاق واحدة. وقد تقدم الدول الأصغر حجماً وظائف حيوية في اللوجستيات والسيبرانية والإسناد الطبي والدفاع الجوي ودعم الدولة المضيفة.

المطبقة	السؤال المحوري	أدلة التحقق
التشكيل	هل يستطيع الانتشار لتنفيذ المهمة المسندة؟	الأفراد والتدريب والمعدات والقيادة
الاستدامة التشغيلية	هل يستطيع الحفاظ على فاعليته؟	المخزونات والإصلاح والإسناد الطبي وتدفق البدائل
التكامل	هل يستطيع العمل مع الحلفاء؟	المعايير والبيانات والاتصالات والتمارين
البنية التحتية	هل يستطيع التحرك مع ضمان حمايته؟	الموائئ والسكك والطرق والطاقة ودعم الدولة المضيفة

فجوة التحويل من القرار إلى القدرة

تتركز الفجوة الحرجة بين الموافقة السياسية وامتلاك قدرة ميدانية فعلية.

فالتمويل الجديد لا يولد استعداداً فورياً، إذ يجب الاتفاق على الاحتياجات، وإبرام العقود، وجدولة الإنتاج، وتوسيع المرافق، وتعيين الأفراد وتدريبهم، ودمج الأنظمة، وإجراء التمارين للوحدات، ويمكن أن يؤدي التأخير في مرحلة ما إلى تأجيل أثر البرنامج بأكمله.

ينبغي للحكومات رسم هذه السلسلة لكل قدرة ذات أولوية، والتميز بين القيود التي يعالجها التمويل وتلك التي تتطلب إجراءات تنظيمية أو صناعية أو تطويراً للقوى العاملة. فقد يتوقف الإنتاج على مدخلات متخصصة، وتتأخر مشاريع البنية التحتية بسبب التراخيص، وتحدّ القدرة الاستيعابية للإسكان والتدريب من توظيف الأفراد.

وينبغي لمراجعة تنفيذية على مستوى كبار المسؤولين أن تتبع القيود القليلة التي تحدد توقيت البرامج، وتحمي المعلومات التجارية، وتبين مدى موثوقية المراحل، والقرارات المتأخرة، والجهة القادرة على حسمها.

- نشر تقييم إجمالي لموثوقية الجداول الزمنية للبرامج ذات الأولوية.
- إنشاء فرق حكومية مشتركة لمعالجة اختناقات التراخيص والقوى العاملة والمدخلات.
- ربط الدفعات النهائية بنتائج التكامل والتدريب وقطع الغيار والإسناد.

القدرة الصناعية والانضباط في المشتريات

وينبغي أن يكون التوسع الصناعي محكوماً بالطلب الذي يمكن التنبؤ به، والمتطلبات القابلة للتشغيل المتبادل، والجداول الزمنية الموثوقة للتسليم.

تحتاج الصناعة إلى رؤية واضحة للطلب تتيح الاستثمار في القدرة الإنتاجية. ويجب أن تقتصر الإشارات طويلة الأجل بانضباط تعاقدية؛ إذ تقلل المتطلبات الوطنية المتباينة والكميات المتغيرة والقرارات السياسية المتأخرة من أثر التمويل الإضافي.

تُعطى الأولوية للمجالات التي يحسّن فيها الطلب المشترك توافر القدرات وتجديدها: الذخائر، والدفاع الجوي والصاروخي، والاتصالات الآمنة، واللوجستيات، والصيانة، ومجموعة مختارة من الأنظمة غير المأهولة. ويجب أن تشمل المعايير الواجبات التقنية والبيانات والإسناد.

يتطلب أمن الإمداد تقييماً واقعياً للتبعيات. فقد يحمل المنتج اسماً أوروبياً، لكنه يظل معتمداً على عدد محدود من مصادر المكونات أو المواد أو البرمجيات. وينبغي أن تحدد العقود المدخلات الحرجة والبدائل وخطط الاستبدال.

- تجميع الطلب قبل تثبيت مواصفات تؤدي إلى نسخ غير متوافقة.
- إلزام الموردين بخطط لأوجه الاعتماد الحرجة والتعافي.
- قياس التسليم بوحدات مقبولة تشغيلياً، لا بقيمة العقود المعلنة.

الحركة العسكرية وحماية البنية التحتية

ويفشل الاستعداد إذا لم تتمكن القوات من التحرك والاتصال والتزود بالوقود والإصلاح عبر الحدود.

تعتمد الحركة عبر أوروبا على الموانئ المدنية والسكك والطرق والجسور والجمارك والطاقة. وقد تكون التصاريح القانونية والقيود التقنية بقدر أهمية توافر المعدات؛ لذلك يجب أن تشمل مراجعة الجاهزية حالة البنية التحتية والمدة اللازمة لاستكمال إجراءات الحركة.

تفرض الأصول ذات الاستخدام المزدوج مسؤوليات للحماية. فالحوادث السيبرانية والتخريب وانقطاع الكهرباء والأضرار المادية قد تصيب قطاعات متعددة في الوقت نفسه. وينبغي للسلطات تحديد المسارات والعقد التي تدعم المهمات ذات الأولوية، وتقييم البدائل، واختبار القدرة على التعافي.

ينبغي أن تكون ترتيبات دعم الدولة المضيفة وثائق عملية تتضمن نقاط اتصال مختبرة وقواعد لتبادل البيانات وافتراسات واضحة للموارد. ويجب أن تشمل التمارين الجهات القانونية والتجارية التي تتحكم في الحركة.

- تحديد أهداف لأزمة التحرك على مستوى الممرات واختبارها.
- ترتيب الاستثمارات ذات الاستخدام المزدوج وفق أثرها العمليتي ووقت التعافي.
- الحفاظ على قوائم اتصال وقنوات تنسيق مأمونة عبر الحدود، مع وضوح الصلاحيات.

الأفراد والتدريب والقيادة

ويؤدي نمو المعدات من دون أفراد مدربين وعلاقات قيادة موثوقة إلى جاهزية شكلية. تواجه القوات الأوروبية منافسة على المهارات التقنية، وصعوبات في الاحتفاظ بالأفراد، ومتطلبات لتأهيل الاحتياط. وتحتاج كذلك إلى قدرة تدريبية تواكب المعدات الجديدة. لذلك ينبغي ربط خطط القوى البشرية بجدول المشتريات منذ البداية.

تتوقف الفاعلية متعددة الجنسيات على التدريب المتكرر ووضوح ترتيبات القيادة. ويجب اختبار قابلية التشغيل البيئي في ظروف واقعية، تشمل تدهور الاتصالات والإصابات وتعطل الإمداد وغموض المعلومات.

ينبغي أن تضمن مراجعات ما بعد التمارين وصول الدروس إلى سلطات المشتريات والسياسات. فالنتائج التي تبقى محصورة داخل التمرين لا تحسّن العقد التالي أو قرار الاستثمار في البنية التحتية.

- ربط مراحل تسليم المعدات بمسارات إعداد الأطقم وفنيي الصيانة والمدربين.
- التعامل مع تعبئة الاحتياط وإتاحة المهارات المدنية بوصفهما من وظائف الجاهزية.
- إحالة نتائج التمارين إلى مسار ممول للإجراءات التصحيحية.

نموذج حوكمة الجاهزية

ينبغي للحكومة أن تصل بين البيانات العملية المصنفة أمنياً وبين المشتريات والموازنات والخيارات السياسية.

يقوم النموذج المقترح على ثلاثة مستويات: مستوى عمليتي مأمون يتحقق من جاهزية التشكيلات وأوجه اعتمادها؛ ومستوى تنفيذي يتابع المشتريات والبنية التحتية والقوى العاملة؛ ومستوى سياسي يحسم المفاضلات ويقرّ المخاطر المقبولة.

يجب أن تعزز مسارات الاتحاد الأوروبي وحلف شمال الأطلسي بعضها بعضاً، مع احترام اختصاصاتهما وتباين عضويتهم. وتظل السلطات الوطنية مسؤولة عن القوات والموازنات، فيما تستطيع الأدوات الأوروبية تقليل التجزئة وتعزيز التنسيق الصناعي.

يمكن صون المساءلة العامة بنشر مؤشرات إجمالية للجاهزية ومدى الوفاء بالمرحلة التنفيذية، وإجراء مراجعة مستقلة لجودة العمليات، من دون كشف مواطن الضعف العملية.

الطبعة	الجهة المسؤولة	المخرج
تشغيلية	السلطات العسكرية	تقدير جاهزية المهمة والتشكيل
التنفيذ	فرق الدفاع والصناعة والبنية التحتية	الجدول الزمني وأوجه الاعتماد والإجراءات التصحيحية
سياسية	الوزراء ورؤساء الحكومات	قبول المخاطر وقرارات تخصيص الموارد

خريطة طريق التنفيذ حتى 2030

ينبغي تنظيم المسار نحو عام 2030 حول زيادات قابلة للتحقق في القدرات، لا حول التعهد بموعد نهائي واحد.

تحدد المرحلة الأولى خطوط الأساس وحزم المهمات ذات الأولوية، وتزيل الحواجز الإدارية الأشد أثراً. وتثبت المرحلة الثانية تكامل القدرات من خلال التمارين والتسليمات المقبولة. أما المرحلة الأخيرة فتركز على التجديد والإصلاح والتكيف.

لا يُعد البرنامج منجزاً قبل توافر مستخدمين مدربين وترتيبات إسناد وتكامل مأمون وقبول عملياتي متفق عليه. ويجب إسناد الإجراءات التصحيحية إلى جهات محددة وتوفير تمويلها.

المرحلة	محور التركيز	دليل الإنجاز
2026-2027	خطوط الأساس والاختناقات	تحديد فجوات المهمات والجهات المسؤولة عنها
2027-2028	التكامل والقدرة	تسليمات مقبولة وتشكيلات خضعت للتمارين
2029-2030	الاستدامة والتكيف	إثبات التجديد والإصلاح والتعلم المؤسسي

التوصيات

يمكن للإجراءات المنضبطة تحسين الجاهزية من دون إضافة طبقة أخرى من الوثائق الاستراتيجية. وينبغي تكيفها مع الترتيبات الدستورية الوطنية ومع أدوار كل من الاتحاد الأوروبي ومنظمة حلف شمال الأطلسي.

- تحديد حزم المهمات ذات الأولوية والتحقق من سلاسل الاعتماد اللازمة لتنفيذها كاملة.
- إجراء مراجعات فصلية مأمونة للجاهزية، وربط نتائجها بالموازنات والعقود.
- حماية الموارد المخصصة للمخزونات والإصلاح والإسناد الطبي والنقل والاتصالات والبنية التحتية.
- تجميع الطلب وخفض التباينات الوطنية غير الضرورية في المواصفات.
- تضمين عقود المشتريات أحكاماً للمدخلات الحرجة وخطط تعافي الموردين.
- اختبار تصاريح الحركة ودعم الدولة المضيفة واستعادة البنية التحتية ضمن التمارين.
- مواءمة مسارات تأهيل الأفراد والتدريب مع مواعيد تسليم المعدات.
- تحويل نتائج التمارين إلى إجراءات تصحيحية محددة وممولة.

- نشر نتائج إجمالية للتقدم في المراحل التنفيذية من دون كشف مواطن الضعف العملية.
- إجراء مراجعة مستقلة في عام 2028 لتحديد أولويات المرحلة النهائية حتى 2030.

المصادر والقراءات الإضافية

يعطي التحليل الأولوية للوثائق المؤسسية الرسمية والمصادر الأولية. وتوفر المراجع أدناه السياق المؤسسي الذي تستند إليه الورقة.

- المفوضية الأوروبية — الكتاب الأبيض بشأن الجاهزية الدفاعية الأوروبية 2030
- مجلس الاتحاد الأوروبي — الجاهزية الدفاعية الأوروبية
- مجلس الاتحاد الأوروبي — الخط الزمني للجاهزية الدفاعية الأوروبية

المعيار التحريري

تميّز هذه الورقة بين الوقائع الموثقة والتقدير التحليلي. وتعرض التوصيات بوصفها خيارات للسلطات العامة والشركاء المؤسسيين، لا بوصفها مواقف حكومية أو آراء منسوبة إلى مشاركين في حوارات سرية. النشر الأول: أغسطس 2026. النسخة المنقّحة: 4 سبتمبر 2026. تحمل النسختان العربية والإنجليزية الرقم المؤسسي نفسه.



المنظمة الأوروبية للسياسات الاستراتيجية

«...منصة أوروبية مستقلة للحوار في السياسات الدبلوماسية والاقتصادية والاستراتيجية، مقرها روما ومسجلة في ثلاث ولايات قضائية أوروبية.»

روما

© 2026 المنظمة الأوروبية للسياسات الاستراتيجية، روما. يجوز الاستشهاد بهذه الورقة مع ذكر المصدر.